

الدور الريادي للمرأة في المجتمعات العربية

The leading role of women in Arab societies

عويشة بوزيد

جامعة أبي بكر بلقايد / تلمسان - الجزائر، awichaouzid@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/18

تاريخ القبول: 2023/03/23

تاريخ الاستلام: 2022/08/15

ملخص:

عالجت هذه الدراسة الدور الريادي للمرأة في المجتمعات العربية من خلال التركيز على تحليلات مساهمتها في المجال السياسي، وكذلك دورها التنموي في تحقيق التنمية على المستوى الاقتصادي، ناهيك عن محورية دورها في تفعيل أسس التنمية الريفية، وهذا كله يتجلى من خلال مسؤوليتها الملقاة على عاتقها ابتداءً من الأسرة التي تعد أهم قناة من قنوات التأهيل الاجتماعي أو ما يعرف بالتنشئة الاجتماعية، وقد اعتبر البحث عن موقع المرأة في المجتمعات العربية من خلال تبيان حقوقها وواجباتها واحد من الجزئيات المهمة في هاته الدراسة، إذن المرأة العربية المسلمة على وجه الخصوص - وعلى الرغم من الادعاءات التي لازالت تطالها والتي تنعتها بالمرأة المهمشة والمنبوذة في أوطانها - تبقى في نظر ديننا الحنيف الأم المربية المضحية، والبنات البارة بالديها والزوجة الطائعة لزوجها والصائنة لعرسها، فالإسلام نصرها ووضح حقوقها وواجباتها قبل أي قانون وضعي، لذلك حاولنا تسليط الضوء على أهم المجهودات المبذولة على المستوى العربي بخصوص صون حرية المرأة وحقوقها المشروعة في ظل هاته التطورات التي طالتها ولا يمكن أن لا تتأثر بها.

كلمات مفتاحية: المرأة، المرأة العربية، التنشئة الاجتماعية، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study dealt with the pioneering role of women in Arab societies by focusing on the manifestations of their contribution in the political field, as well as their developmental role in achieving development at the administrative level, not to mention the centrality of their role in activating the foundations of rural development, and all of this is manifested through its responsibility entrusted to it starting from The family, which is the most important channel of social rehabilitation or what is known as social upbringing, and the search for the position of women in Arab societies by explaining their rights and duties was considered one of the important parts of this study, so the Arab Muslim woman in particular - and despite the allegations that It still affects her, which it calls the marginalized and ostracized woman in her homelands - she remains in the eyes of our true religion, the mother, the educator, the sacrifice, the daughter who is pious to her parents, the wife who is obedient to her husband and the preserver of her

honor. Women's freedom and legitimate rights in light of these developments that have affected them and can not be affected by them.

Keywords: Women; Arab women; socialization; political development; economic development.

1- مقدمة

تعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية المحورية التي يبنى عليها المجتمع فبصلاحها يصلح هذا الأخير والعكس صحيح، ولعل المرأة تمثل العنصر البشري المسؤول على شؤون هذه الأسرة فهي المربي، المعلم والمنظم داخل هذا الكيان الذي يمثل واحد من أهم قنوات التنشئة الاجتماعية.

وللإشارة فإن تطور المجتمعات يعتمد وبشكل أساسي على الاستخدام الصحيح لقدرات المواطنين سواء كانوا من جنس الذكور أو الإناث، ومع تطور الزمن أصبحت هناك عقيدة راسخة مفادها أن المرأة لا بد من إشراكها في جميع مناحي وأطر التنمية، فتعزيز دور المرأة وتعظيم مساهمتها في التنمية ينطلقان من ضرورة الارتقاء بأوضاع المرأة العربية وهذا ما يشكل الركيزة الأساسية من ركائز التطوير المجتمعي والتنموي.

ولعل ما زاد الدعوة بضرورة تعزيز دور المرأة وإعادة النظر في حقوقها وواجباتها هو مجموع التحولات العالمية وعلى رأسها العولمة وتحرير المبادلات التجارية، وبرامج التكيف الهيكلي وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي الوقت ذاته فرضت على المرأة العربية تحديات تتركز حول دورها الفاعل في النهوض بالمجتمع والارتقاء به.

2. دور المرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية

تمثل التنشئة الاجتماعية من أعقد وأصعب العمليات الاجتماعية لأنها وببساطة تعد النشاط المسؤول عن تكوين وبناء شخصيات الأفراد، وهي لها قنوات عديدة في مقدمتها الأسرة، ثم دور العبادة، والمدارس والمعاهد والجامعات وفي بعض الأحيان يمثل الحي أو الشارع الذي يقطن فيه الفرد مصدرا من مصادرها الأساسية أيضا.

وهناك من يقسم الأسرة - كقناة من قنواتها - إلى عدة أجزاء تتصدرها المرأة بصفتها الأم التي تكون الأسرة مع زوجها والممثل في شخص الأب رب البيت، وبحكم أن المجتمعات العربية الإسلامية بوجه عام تهتم بالروابط الأسرية والعمل باستمرار على الحفاظ على البناء المجتمعي الممثل في الأسر فإنها تعتبر المرأة عنصرا فعالا ومسؤولا عن ذلك، وفيما يلي سنتعرض وباختصار لقضية دور المرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية.

1.2 تعريف التنشئة الاجتماعية

بادئ ذي بدء التنشئة الاجتماعية أو ما اصطلح على تسميتها ب التاهيل الاجتماعي عبارة عن عملية تتركز على تكوين الفرد منذ الصغر وتلقينه كل ما يحتاجه لمواجهة الحياة من آداب وأخلاق وتعلم إلخ... وفيما يلي سنعرض بعض التعريفات المقدمة بشأنها.

عرفها الدكتور "عبد الرحمن العيسوي" بأنها:

"العملية التي تتشكل من خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه لكي تتوافق وتتفق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة ومستحسنة لدوره الراهن أو المستقبل في المجتمع"¹.

كما عرفها "فؤاد البهي" على أنها:

"العمليات التي يصبح بها الفرد واعيا ومستجيبا للمؤثرات الاجتماعية وما تفرضه من واجبات على الفرد حتى يتعلم كيف يعيش مع الآخرين ويسلك معهم مسلكهم في الحياة"².

أما "سيكورد" و"باكمان" عرفاها بأنها:

"عملية تفاعل يتم بواسطتها تعديل سلوك الفرد بحيث يتماشى مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها"³.

هناك تعريف آخر مهم مفاده أن التنشئة الاجتماعية هي:

"عمليات التشكيل والتغير التي يتعرض لها الطفل في تفاعله مع الأفراد والجماعات وصولا به إلى مكانة بين الناضجين في المجتمع يقيمهم واتجاهاتهم ومعاييرهم وعاداتهم وتقاليدهم، أو هي عملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الفرد لشخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه"⁴.

بالاعتماد على هاته التعريفات بخصوص التنشئة الاجتماعية نستطيع نعتها بالعملية المتكاملة التي تجعل الفرد متكيف مع بيئته الاجتماعية الخارجية حتى يصبح عضوا معترفا به ومتعاوناً مع أقرانه من الأفراد، فهي اختصاراً تعبر عن تلك العملية الاجتماعية من بين العمليات الاجتماعية الأساسية التي تساهم في الحفاظ على تماسك المجتمع واستمراره من ناحية، كما أنها العملية المباشرة في بناء شخصية الفرد وبالتالي تتكون قدرات هذا الأخير واستعداداته الفطرية ومن خلال هاته العملية ينتقل التراث الاجتماعي والثقافي عبر الأجيال على طول الزمن.

2.2 تجليات دور المرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية

كما أسلفنا الذكر تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية واحدة من أسس الحياة التي يتلقى من خلالها الفرد القواعد التي يتكيف بها مع البيئة التي يعيش فيها، ولا شك أن هاته العملية معقدة وغير سهلة لأنها تنبع من مصادر متعددة ومختلفة ولعل أهم قناة من

¹ - حسين موسى، "دور المرأة في التنشئة المجتمعية والضبط الاجتماعي"، المركز العربي الديمقراطي، على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=65827> تاريخ الدخول: 2022/8/7، على الساعة: 20:37.

² - المرجع نفسه.

³ - إبراهيم الطاهر وأسماء مطوري، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية قيم التربية البيئية - المدرسة نموذجا دراسة ميدانية بإبتدائية البستان ولاية باتنة -، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية: 2015/2016، ص: 29.

⁴ - المرجع نفسه، المكان نفسه.

قنواؤها هي الأسرة التي تضم رب الأسرة والممثل في شخص الأب وكذلك الأم والأبناء، وعلى الرغم من أن الأب يمثل المسؤول المباشر عن الأسرة بحكم السلطة الأبوية التي يتمتع بها إلا أن الأم تبقى لها مكانة ودور خاصين ضمن هذا الإطار على اعتبار أنها تقدم لأبنائها كل ما يحتاجونه من رعاية، قواعد تربية وعناية، فالمرأة تسهر على شؤون بيتها ومستلزمات الحياة المستقرة فيه.

وعلى الرغم من الأهمية الخاصة لشريحة النساء في المجتمعات - بصفة عامة - والمجتمعات العربية - بصفة خاصة - إلا أنها لازالت تطالب بتجسيد حقوقها السياسية والمدنية على أرض الواقع دونما المساس بكرامتها وكيانها الخاص، وبما أننا نحاول من خلال هذه الورقة التركيز على الدور التنموي المرأة العربية في مجتمعاتها سنخرج بداية على التجربة العربية الإسلامية في إصلاح وضع المرأة بين التربية والتغيير، مع تبيان مساهماتها في عملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها قناة من قنواؤها.

لقد عرف المجتمع العربي الإسلامي في النصف الأول من القرن العشرين صراعا كبيرا بين فئة تدعو لتحرير المرأة وترى في المدنية الغربية المخرج الأنسب لكل المشاكل الاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي المقابل هناك اتجاه معاكس لهذا الطرح، وهناك فئة أخرى ذات توجه ديني اعتبرت نفسها المنهج الصحيح والحامية الوحيدة لكل الأصول، وقد بدأت الحركة الفكرية تولي مشاكل المرأة اهتماما خاصا، حيث أمن بها "رفاعة الطهطاوي" كقضية محورية في المجتمع، وقد تعززت فكرة تربية المرأة بكل من مساهمات "علي مبارك" والشيخ "محمد عبده" والكاتبة "زينب فواز" من خلال الكتابات النسائية المتميزة التي قدمتها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكذلك "عائشة التيمورية"، وغيرهم من الكتاب والكاتبات، ويعتبر "محمد عبده" بفكره المتفتح على كل الثقافات والحضارات فكرا تجديديا دعا إلى المساواة بين الرجل والمرأة في إطار ما بينه الدين الإسلامي¹.

على الرغم من المهاجمة التي تعرض لها الدين الإسلامي من طرف الغرب وتحمله مسؤولية اضطهاد حقوق المرأة العربية المسلمة تبقى هاته الأخيرة تؤمن بفكرة أن الدين الإسلامي كرمها وجعل لها مكانة رفيعة خصوصا في علاقتها مع الرجل التي تكون له الأم والأخت والزوجة، ومن هنا تتجلى أهمية دورها في تنشئة الأفراد وتربيتهم.

على العموم تتبع غالبية الدراسات حول مكانة المرأة في المجتمع العربي منهجا وصفيا قائم على رواية بعض الحقائق والأقوال والآراء والمفاهيم، وليس منهجا تحليليا يفسر لنا لماذا هذه المكانة بالذات، فحين تنزع هذه الدراسات نحو المنهج التحليلي يأتي تحليلها مثاليا فيشدد بالدرجة الأولى على الثقافة والتراث والتنشئة في العائلة أو المعتقدات الدينية²، وعلى الرغم من هذا وذاك تبقى المرأة عنصرا فعالا في المجتمع يؤدي العديد من الوظائف المهمة التي لا تستقيم الحياة المجتمعية من دونها وعلى رأسها التنشئة التي توفرها لأبنائها الذين يمثلون عصب ورأس مال المجتمع.

3. الدور التنموي للمرأة في المجتمعات العربية

التنمية - وحسب ما أوردهت الجمعية العامة للأمم المتحدة - عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية المواطنين بالكامل تعتمد التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، فمن هنا نلمح جيدا بأنها مفهوم واسع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي وحسب والمعبر عنه من خلال زيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية، فالتنمية

¹ - سعيدة درويش، مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر، عالم الكتب الحديث، 2014، ص- ص: 90-91.

² - حليم بركات، "النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية"، في: دورية المستقبل العربي، السنة الرابعة، العدد: 34، ديسمبر 1981، ص: 51.

تتعدى بذلك ما هو اقتصادي إلى ما هو اجتماعي وسياسي وثقافي، لذلك يمكن القول بأنها تلك العملية التي يراد من وراءها نقل المجتمع بأفراده ومؤسساته وبعلاقاته مع محيطه الخارجي الدولي من مرحلة معينة إلى مرحلة أكثر تقدماً ورفاهية في جميع مناحي الحياة¹.

يتجلى دور المرأة التنموي في كافة المستويات والميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية الخ...، ومن خلال هذا العنصر من المقال سنحاول تسليط الضوء على تبيان دور المرأة في تحقيق تنمية المجتمعات العربية، بحكم أن المرأة العربية من النساء اللواتي يشهد لهن التاريخ بمدى صبرهن وجلدهن وعزيمتهن ومساندتهن للرجال في كل الظروف والأوقات، وفيما يلي سنقسم على العنصر إلى عنصرين فرعيين يتضمن الأول منها توضيح دور المرأة العربية في تحقيق عملية التنمية السياسية، ثم ننتقل وعبر العنوان الفرعي الثاني إلى دورها في المساهمة بعملية التنمية على المستوى الاقتصادي.

1.3 على المستوى السياسي

بالحديث عن دور المرأة العربية في دفع عجلة التنمية السياسية والمساهمة في تحقيقها نستهل هذا الجزء بالتعرض إلى أهمية عملية المشاركة السياسية في المجتمعات، إذن تعتبر المشاركة السياسية العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا بارزا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في منافسة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل المتاحة لتحقيقها، وللإشارة فإن هذا النشاط قد يتم من خلال مجموعة من الأفعال السياسية المباشرة أو الغير مباشرة، فالمشاركة فالانتخابات مثلا تعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ تنمية المجتمع سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، وبالإضافة إلى كل هذا تعتبر المشاركة أفضل وسيلة لدعم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، لأن الفرد يمارس ثقافة التنافس والاختلاف واحترام الآخرين، لهذا يمكن القول بأن المشاركة من أبسط حقوق المواطن، وهي حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في الجماعة، فهذا الأخير له حرية اختيار ممثليه ومن يراقبون عمل الحكومة وتوجيه مطالبهم والعمل على تحقيق المصلحة العامة للشعب². وبالرجوع إلى الحديث عن قضية المرأة والمشاركة السياسية في المنطقة العربية نستطيع القول بأن مشاركتها عرفت تحسنا ملحوظا في الوقت الراهن مقارنة بما مضى، حيث أن المرأة اليوم اقتحمت عالم الشغل والسياسة فارضة شخصيتها وكيانها ككائن مستقل حر يتمتع بكافة حقوقه المدنية والسياسية، وهذا ما ضمنته لها العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة وما أفقرته من خلال موثيق حقوق الانسان، ناهيك عن اهتمام النظم السياسية العربية المعاصرة بمهاته المطالب السياسية الخاصة بالمرأة.

¹ - عبد الرزاق مقرري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، ط.1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص-ص: 147-148.

² - عبد القادر متعب، "أهمية المشاركة السياسية في تطور المجتمع"، على الرابط الإلكتروني: <https://italiatelegraph.com>، تاريخ الدخول: 2022/08/15، على الساعة: 16:52.

لكن وعلى الرغم من إقرار الدساتير والقوانين في مختلف الدول العربية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات من دون أي تمييز وهذا ما منح المرأة في الكثير من الدول العربية حقوقاً اجتماعية واقتصادية متكافئة مع الرجل، وأما بالنسبة لحضورها البرلماني وتقلدها للمناصب العليا لازال منخفضاً¹، فوفقاً للإحصائيات المسجلة حول نسب التمثيل في البرلمان هي جد متواضعة فمثلاً لدينا 15% في البحرين و 2.3% في لبنان و 12% في سوريا و 11.5% في تونس، و 11% في اليمن، و 10.8% في المغرب و 9.7% في السودان، و 6.2% في الجزائر، و 5.6% في فلسطين، و 5.5% في الأردن، و 3.7% في موريتانيا، و 2.4% في مصر و 2.4% في سلطنة عمان²، إذن هاته النسب مقارنة بالتعداد السكاني من جنس الاناث تمثل نسب جد ضئيلة وهذا ما يفرض على غالبية الدول العربية من إعادة النظر بخصوص هذه المسألة الحساسة.

من المعلوم بأنه لا يمكن إرساء وتطبيق النظام الديمقراطي دون ضمان الحقوق المترتبة على رابطة المواطنة بين الدولة والأفراد، وللاشارة فإن هاته الحقوق هي عبارة عن امتيازات يتمتع بها المواطن في دولته كنتيجة للالتزام الأخلاقي والدستوري المتضمن احترام حقوق الإنسان في الدولة المعاصرة الحديثة، ومن هنا يصبح الفرد المواطن مشارك في صناعة القرار السياسي وموجه للسلطة السياسية، فالأمر الأكيد في هذا السياق هو أن معنى الاعتراف للأفراد بوطنيتهم وانتماءهم للوطن ودورهم المحوري في تسيير شؤون العامة هو الاحترام التام لحقوق الانسان وحياته الأساسية التي هي جوهر الديمقراطية³.

ولعل تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية واحد من الأسس التي تقوم عليها عملية التنمية ببعدها السياسي، لذلك يعتبر سلوك الترشح والانتخاب بالنسبة للمرأة العربية واجبا قبل أن يكون حقا من حقوقها السياسية.

ولأن قضية تعزيز المشاركة السياسية للنساء ليست قضية ذات أبعاد قانونية وسياسية فحسب ولكنها انعكاس لأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية فإن علاقتها بمؤشرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي علاقة وثيقة وتفاعلية، فالتقدم في قضية تمكين النساء مرتبط بالسياسات العامة في مجال التعليم والصحة والعمل بالقوانين التقدمية والمتعلقة بالأسرة، كما أن زيادة نسبة تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار كان لها أثر في تبني سياسات تدعم المساواة النوعية وتعزز من الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في كثير من بلدان العالم⁴.

إن المشاركة العادلة للمرأة في الحياة السياسية لا يضمن لها أحد حقوقها الطبيعية فحسب بل يتعدى ذلك إلى المشاركة بفعالية في اتخاذ القرارات بما يضمن أن تكون تلك القرارات مدعومة لمساهمة المرأة في عملية التنمية الوطنية والمساهمة بالارتقاء في عملية التطور وفي جميع مناحي الحياة.

¹ - وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، ط.1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 21.

² - المرجع نفسه، المكان نفسه.

³ - بوعلام عبد اللطيف، الإطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعي والحزبي في الجزائر مؤسسة موبيليس ثمودجا، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية: 2012/2011، ص: 128-129.

⁴ - هويدا عدلى وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، ط.1، مصر: مؤسسة فريديريش إيبيرت، 2017، ص: 16.

وكإضافة جوهرية حول قضية مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية نستطيع القول بأن ذلك يعود للدعوة إلى ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة والزامية اشراكها في صنع القرار السياسي منذ صدور وثيقة بكين 1995م وهذا ما أدى إلى زيادة نسب تمثيل المرأة العربية في البرلمان ومنها المرأة السورية، الجزائرية، التونسية والسودانية إلخ...¹.

وكخلاصة عامة حول مسألة تمثيل المرأة في البرلمانات نستطيع القول أن متوسط تمثيل المرأة العربية في البرلمانات يقدر ب 8.2% وأن نسبة التمثيل تتراوح ما بين 2% - 32%، وترتفع نسبة التمثيل في البرلمانات التي تعتمد نظام الحصص إما ضمن القانون أو ضمن قوائم العراق أكثر الدول العربية تمثيلاً للمرأة².

لكن وعلى الرغم من المجهودات العربية المبذولة بشأن تحسين وضع المرأة في المجال السياسي - لما لها من دور إيجابي في المساهمة في دفع عجلة التنمية السياسية في هاته المنطقة - إلا أن القيود والضغوطات لازالت موجودة وتشكل أكبر تحدي بالنسبة للمرأة العربية وفي مقدمتها نجد تدني مشاركة المرأة في الأحزاب والانخراط فيها، الفجوة الكبيرة بين النصوص القانونية المتعلقة بالمرأة والتطبيق، ناهيك عن ضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا كله تزامن مع صعوبة الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بالعالم العربي منذ زمن بعيد والتي لازالت تهدد أمنه واستقراره إلى يومنا هذا.

وعلى الرغم من كل هذا نجزم بأنه لا يمكن فصل قضية المرأة وإدارة الحكم الجيد عن المشكلات التي أصبح يعاني منها وطننا العربي مثل النمو الديمغرافي، الفقر، البطالة، الأمية، التغيرات المناخية وتدهور البيئة، ضعف معدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية وتعثر مشاريع التنمية، وفي خضم هذه الظروف يبقى للمرأة أساليب عديدة لمواجهة هاته التحديات فما أنجزته المرأة العربية في مجال العمل السياسي يؤكد قدرتها على المساهمة المباشرة في تحقيق متطلبات إدارة الحكم الجيد، وهو ما تأكد عملياً بمشاركتها بفعالية في خطط التنمية الشاملة على مستوى الدول بوصفها شريكا كاملاً من شركاء التنمية، ولعل إدراك مختلف مؤسسات الدول العربية لدورها الفعال في إدارة الحكم الجيد أنما يمثل استجابة لتقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة فعي حالة العالم خلال الالفية الذي قام بإعداده أكثر من 700 من قادة ومفكري العالم وخلصوا بالنهاية إلى أن تحسين وضع ومرتبة المرأة هو الاستراتيجية الأكثر جدوى اقتصادياً لمعالجة معظم التحديات التي تواجه الدول في الالفية الجديدة³.

إذن كان هذا باختصار تحليلات مساهمة المرأة في المجال السياسي ولو أن التجارب العربية أثبتت تراجع دورها نوعاً ما مقارنة بنظيراتها النساء من مختلف دول العالم، إلا أن الأكيد في الأمر هو أن هذا الكائن البشري الذي خلقه الله عز وجل معززا مكرما لا تستقيم الحياة من دونه.

2.3 على المستوى الاقتصادي

¹ Intern- Parliamentary Union- ، للمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: المشاركة السياسية للمرأة العربية عام 2006.

² - المرجع نفسه، ص: 302.

³ - وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

لقد أثبت الواقع بأن للمرأة مساهمة كبيرة في مختلف نشاطات الحياة المجتمعية، فالمرأة الريفية لطالما أثبتت دورها الفعال في المناطق التي تمكث فيها من خلال قيامها ببعض الأعمال الزراعية وبعض من الحرف المنزلية وكذلك الصناعات اليدوية مثل صناعة الأواني الفخارية والزراعي الخ... ، وما هو ملاحظ -وخصوصا مع تنامي المنداة بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة- اقتحام هاته الأخيرة مجالات العمل الاقتصادية الحديثة في المدن والعواصم الكبرى، وكما هو معلوم يعتبر العمل قيمة حقيقية لوجود الانسان وهو ضرورة من ضرورات الحياة يحقق من خلاله الفرد إنجازات تنفعه وتسهم في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وبما أن النساء أصبحن يشكلن شريحة مهمة في المجتمعات الحديثة أضحت انخراطهن في العمل ضرورة لا مفر منها¹.

ولالإشارة فإن تطور الأنظمة الاقتصادية العربية - من اقتصاديات زراعية أو صحراوية إلى اقتصاديات متقدمة نسبيا - صاحبه تغيير في التوزيع السكاني وزيادة معتبرة في نسب مشاركة النساء ضمن القوى العاملة، حيث أنه في البلدان الأقل نموا والتي غالبا ما تتكون بلدانا زراعية نجد أنه للنساء فرص كبيرة للعمل في مجالات الحرف اليدوية والزراعة والخدمات المنزلية، ويقمن بذلك في إطار قدراتهن المتواضعة خصوصا بالنسبة لمستوى تعليمهن المنخفض، وغالبا ما يقمن بذلك دون الحصول على تعويض مالي لهذه الأعمال، وكثيرا ما نجد أن ذلك العمل يفقد صفته الرسمية بمعنى حتى الإحصائيات الرسمية لا تشمل هاته القوى العاملة مما يؤكد انخفاض معدلات اشتراك النساء في تلك البلدان².

ومع بروز قضايا التغييرات البنوية للاقتصاد والمشاريع التنموية تراجعت الخدمات المنزلية وحلت محلها الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة والرعاية) كمصدر مهم للزيادة في الطلب على عمل الإناث، وبما أن المنطقة العربية هي الأخرى شهدت تغييرات اقتصادية مع مطلع الستينات والسبعينات وما رافقها من نمو اقتصادي واجتماعي كان لها تأثير إيجابي على معدلات اشتراك النساء العربيات في سوق العمل، حيث زادت نسب اشراك المرأة العربية في قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة والصناعة تزامنا مع هيمنة قطاع النفط والفائض الضخم من الأموال التي أدخلت في مشاريع التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية، كل هذا أحدث تغييرا جوهريا في الطلب على عمل الإناث في المنطقة، وقد كان للنمو الاقتصادي تأثيرا بارزا في توزيع السكان داخل البلدان العربية وعلى المستوى الإقليمي أيضا، وقد أصبحت الحياة الحضرية مع ما تنطوي عليه من تغييرات في التنظيمات الاجتماعية مظهر بارز للمجتمع العربي في الوقت الراهن، وما يميز التحضر في البلدان الغير نفطية هو المعدل الأكثر ارتفاعا لاشتراك الاناث في القوى العاملة³.

وكإضافة جوهريّة لما تم عرضه فإن الكثير من زعيمات الحركة النسائية نظرن إلى أنشطة النساء الاقتصادية على أنها قياس لحرية الأنثى وحقوقها وحريتها في استثمار رؤوس الأموال في الزراعة والصناعة والتجارة، معتبرين أن المرأة يجب أن

¹ - نورة بنت عبد الله الهزاني، المرأة العربية بين الماضي والحاضر، ط. 1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص: 153.

² - هنري عزام، "المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية)"، في: دورية المستقبل العربي، السنة: 4 العدد: 34، ديسمبر 1981، ص: 84.

³ - المرجع نفسه، المكان نفسه.

تتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها الرجل من دون استثناء فهي لها كل الحق في اقراض المال أو ايداعه في البنوك من خلال فتح حسابات بنكية جارية، وإصدار الاعتمادات المالية أو المستندية، وغير ذلك من النشاطات¹.

ولعل أهم ما تمخض عن منظمة العمل العربية المؤسسة في عام 2001م كهيئة متخصصة في إطار جامعة الدول العربية- من إنجازات حول حقوق المرأة العربية نجد ما يلي:

- اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والتي تضمنت:

- الاتفاقية العربية رقم (5) لسنة 1976م المتعلقة بالمرأة العاملة.
- لقد صدرت هاته الاتفاقية عن مؤتمر العمل العربي في مارس 1976م وقد أبرزت دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، وقد ألحت على ضرورة توفير المناخ المستقر والملائم لها عن طريق التشريعات وتقديم التسهيلات التي تعينها على القيام بواجباتها داخل أسرتها وفي العمل على أساس المساواة التامة مع الرجل.
- لقد توضح الاهتمام الكبير بالواقع الاقتصادي للمرأة العربية من خلال إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ودوره في دعم التنمية العربية، وقد ترتب عليه تغيرات جوهرية في أدوار المرأة في العقود الثلاثة الماضية، حيث بدأت تشارك في الأنشطة الاقتصادية الغير تقليدية وهذا ما أفصحت عنه المؤشرات الصادرة عن منظمة العمل العربية والدولية مبرزة أن نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي عرفت تزايداً كبيراً، وقد شاركت المرأة العربية في كافة أنواع المهن والتخصصات كالطب والهندسة والإدارة والتعليم إلى غير ذلك.
- إنشاء اتحاد المستثمرات العرب وقد استهدف تعزيز دور المرأة الاستثماري والتنموي وقد تم عقد المؤتمر الدولي الأول لاتحاد المستثمرات العرب في أكتوبر 2009م بدولة المغرب².

عموما المرأة العربية تحتاج لمزيد من الدعم والمساندة في مجتمعها من أجل استثمار ما تملكه من طاقات فيما ينفع المجتمع، لذلك وجب إعادة النظر في العديد من المسائل التي تتعلق بها خاصة بالنسبة لفرصها في سوق العمل وهنا وجب سن القوانين والتشريعات لضمان تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في التعيين والتوظيف، ناهيك عن تأهيل وتدريب النساء وتعليمهن المهارات والاستخدامات المختلفة للتكنولوجيا، بالإضافة إلى تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة الريفية التي تمثل جزءاً لا يستهان به من المجتمعات العربية تستطيع تقديم الكثير لمجتمعها.

4. خاتمة:

¹ - حسين عبد الحميد احمد رشوان، المرأة والمجتمع دراسة في علم اجتماع المرأة، ط. 2، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص 96.

² - المنظمة العربية للتنمية الإدارية/ جامعة الدول العربية، أعمال المؤتمرات، المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية، 2012، ص- ص: 300-301.

يعتبر موضوع الدور التنموي للمرأة في المجتمعات العربية من مواضيع الساعة التي باتت تشغل جمهور الباحثين وصناع القرار على حد سواء، فالمرأة هي ذلك الجزء المهم في المجتمع لما تقدمه من خدمات داخل محيط أسرتها وخارجه، ولعل ما أثار اهتمامنا ضمن هذا المقال هو معرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية ببعديها السياسي والاقتصادي في المنطقة، ففي الواقع المرأة العربية لها دور مهم ومحوري في عملية التنمية ولكن هذا الدور المنوط بها لن تتأتى ثماره إلا من خلال توفير معطيات أساسية لها تمكنها في النهاية من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، وقبل أن تكون عنصرا فاعلا في المشاريع التنموية هي تلك المربية والمسؤولة داخل أسرتها تسهر على رعاية شؤون الأبناء وتلقينهم أصول التربية والآداب والأخلاق وبالتالي المساهمة الكبيرة في بناء شخصيات الأبناء الذين يخرجون للمجتمع كأفراد واعين ومتشبعين بالقيم والثقافة المجتمعية.

إن مجتمعنا العربي - والذي لازال يبحث عن أساليب التطوير والتقدم في شتى مجالات الحياة- بحاجة ماسة إلى الفئة النسوية هاته الأخيرة التي تعتبر جزءا لا يستهان به ضمن موارده البشرية لذلك وجب إقحام المرأة العربية في سوق العمل لما قد تقدمه من مزايا وإيجابيات للمجتمع تتعلق بالمساهمة في تحقيق التنمية ببعديها السياسي والاقتصادي، ناهيك عن دورها الفعال في تنشئة الأفراد داخل مجموع الأسر العربية، وبالتالي تحقيق التوازن داخل المجتمع من خلال دعمها للرجل ومساندته.

لكن على الرغم من المجهودات المبذولة على المستوى العربي بخصوص هذا الأمر إلا أن الواقع لطالما أثبت مدى تراجع دور المرأة وبقائها تحت بعض الضغوطات التي قد تصدر من أسرتها أو من البيئة التي تعيش فيها، لذلك وفي ختام هذا المقال سندرج بعض التوصيات في شكل حلول - أو بالأحرى مطالب- تتعلق بتعزيز مكانة المرأة داخل المجتمع العربي.

- ضرورة تغيير نظرة المرأة العربية لنفسها ولدورها الفعال في المجتمع من خلال معرفة قدرتها الكامنة والمتعلقة باستطاعتها على الإنتاج.

- ضرورة الاهتمام بقضايا المرأة المختلفة والمتمركزة حول حقوقها الطبيعية والسياسية والمعنوية.

- دعم المرأة وتبيان أهميتها وبالتالي تهيئتها من الناحية النفسية لتحمل أعباء المسؤولية داخل بيتها وخارجها.

- منح المرأة الحق في التعليم والتكوين والتدريب المهني.

- محاربة الجهل والأمية في أوساط الفئات النسوية العربية.

- منح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل على الأقل بالنسبة للجانب المادي مثلا المساواة في الأجر وفرص العمل، وكذلك الترفقات في الوظيفة.

- نشر الصورة الحسنة للمرأة العاملة من طرف الاعلام العربي والثناء على مجهوداتها داخل منزلها وخارجها.

- ضرورة وضع سياسة محددة واضحة ومناخ ملائم لدمج المرأة في عمليات التنمية القومية ومشاركتها في عمليات التخطيط والتنفيذ.

-متابعة تنفيذ تلك السياسة من طرف السلطة.

-تشجيع التنظيمات النسائية وتعزيز دورها في الحفاظ على حقوق النساء العربيات.

5- قائمة المراجع:

- 1- أحمد رشوان، حسين عبد الحميد، المرأة والمجتمع دراسة في علم اجتماع المرأة، ط.2، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- 2- بنت عبد الله الهزاني، نورة، المرأة العربية بين الماضي والحاضر، ط.1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.
- 3- بركات، حلیم، "النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية"، في: دورية المستقبل العربي، السنة الرابعة، العدد: 34، ديسمبر 1981.
- 4- درويش، سعيدة، مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر، عالم الكتب الحديث، 2014.
- 5- مقري، عبد الرزاق، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية_الراهنه، ط.1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.
- 6- نجيب العزاوي، وصال، المرأة العربية والتغيير السياسي، ط.1، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
- 7- عدلى، هويدا وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، ط.1، مصر: مؤسسة فريديريش إيبيرت، 2017.
- 8- عزام، هنري، "المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية)"، في: دورية المستقبل العربي، السنة: 4 العدد: 34، ديسمبر 1981.
- 9- الطاهر، إبراهيمي ومطوري، أسماء، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية قيم التربية البيئية - المدرسة نموذجاً دراسة ميدانية بابتدائية البستان ولاية باتنة -، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، السنة الجامعية: 2015/2016.
- 10- عبد اللطيف، بوعلام، الإطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعي والحزبي في الجزائر مؤسسة موبيليس نموذجاً، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية: 2011/2012.
- 11- المنظمة العربية للتنمية الإدارية/ جامعة الدول العربية، أعمال المؤتمرات، المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية، 2012.
- 12- Intern- Parlimentary Union ، للمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: المشاركة السياسية للمرأة العربية عام 2006.

13- موسى، حسين، "دور المرأة في التنشئة المجتمعية والضبط الاجتماعي"، المركز العربي الديمقراطي، على الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=65827>، تاريخ الدخول: 2022/8/7، على الساعة: 20:37.

14- متعبد، عبد القادر، "أهمية المشاركة السياسية في تطور المجتمع"، على الرابط الإلكتروني: <https://italiatelegraph.com>، تاريخ الدخول: 2022/08/15، على الساعة: 16:52.